



مصباح كمال*: دفاعًا عن ديوان التأمين

أرسل لي أحد الزملاء مادة منشورة في أحد المواقع الإلكترونية كرسالة موجهة إلى رئيس الوزراء ورئيس لجنة مكافحة الفساد ورئيس هيئة النزاهة، مكتوبة بصياغة ضعيفة وبسخرية وتهويل ('فساد... هي أكبر مصيبة في القرن') وعداء لرئيسة الديوان وكالة (كاتب الرسالة يكشف عن ضحالة علمه لا بل جهله إذ يسمي الديوان "شركة!!")، ويبدو لي أن كاتب هذه الرسالة يبغى الإساءة والطعن بشخص الأنسة إسراء صالح داود ويعمل ديوان التأمين.¹

استفسرت من أحد زملاء المهنة في العراق حول خلفية هذه الرسالة فكتب لي الآتي:

في الفترة السابقة أصبح ديوان التأمين مثل (نكرة السلطان) لوزارة المالية حيث يتم نقل المعاقبين إلى ديوان التأمين رغم أن بعض هؤلاء قد تصل درجة وظيفته إلى معاون مدير عام. هؤلاء الأشخاص بدأوا بسرقة بعض الملفات من القسم القانوني ونشرها على صفحات الفيسبوك والتك توك وتناولها أحد الإعلاميين الانتهازيين ونشرها بإحدى القنوات الفضائية. من خلال قراءة ما تم نشره يتضح أن الناشر ينقل بدون أن يفهم أو يعرف ما الذي ينقله، مجرد المحاولة بالطعن بالسيدة اسراء رئيسة الديوان.

كتبت في الماضي انه من المحزن أن الصحافة التأمينية في العراق تعاني، بشكل عام، من ضعف في فهم مؤسسة التأمين، وعدم قدرة على فهم تفاصيل العملية التأمينية، وقد كانت لي إشارات بهذا الشأن.² ويمتد هذا أحيانًا إلى بعض العاملين في قطاع التأمين وحتى من يحتل منهم مواقع تنفيذية مهمة في الشركات التي يعملون فيها. باستثناء بعض الحالات فإن التغطية الإعلامية لنشاط قطاع التأمين في العراق لم يتحسن كثيرًا حتى الآن.

إن ديوان التأمين هو الأقدر على الرد على هذه الرسالة الفجة التي تفتقر إلى قواعد التخاطب السليم. ومن المؤسف أن العراق صار يشهد المزيد من هذا النمط في الخطاب كما بان خلال الأشهر القليلة الماضية في بذاءة التعامل مع المعارضين لتعديل قانون الأحوال الشخصية رقم

¹ رابط الرسالة بابل الان (bablnow.com)

² على سبيل المثال:

- مصباح كمال، "جريدة العراق اليوم وشركة الحمراء للتأمين: مثال آخر على الكتابة الصحفية عن التأمين"، مجلة التأمين العراقي: http://misbahkamal.blogspot.com/2009/11/blog-post_04.html
- مصباح كمال، "التأمين في الصحافة العراقية وتضليل الفرد العادي: حالة التأمين الإلزامي من حوادث السيارات"، مجلة التأمين العراقي <http://misbahkamal.blogspot.com/2013/02/press-misrepresentation-of-insurance.html>
- صباح كمال، "عزت الشابندر يتهم مدراء شركة التأمين الوطنية ورئيس ديوان التأمين بالفساد"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/07/content/uploads/sites/2/2019/07/عزت-الشابندر-يتهم-ديوان-التأمين-وشركة-التأمين-الوطنية-بالفساد-.pdf>



أوراق تأمينية

١٨٨ لسنة ١٩٥٩، وهو خطاب يقوم على الاستهانة بالمرأة وقدراتها في التفكير وفي العمل وإدارة الشؤون العامة، والانحطاط الفكري بشكل عام.

في هذا التعليق القصير اكتفي بالكتابة عما هو مسكوت عنه وهو غياب سياسة سليمة للاستخدام لدى وزارة المالية. فالوزارة تنتظر إلى المؤسسات التأمينية التابعة لها (ديوان التأمين، شركة إعادة التأمين العراقية، شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية) كمكبات للتخلص من بعض الموظفين "المعاقبين" في مؤسسات أخرى تابعة لها (مثل الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك)، وهو موضوع كتبت عنه أكثر من مرة. إن هذه السياسة وما يشرح منها من كتابات، كهذه الرسالة القبيحة، تسيء لقطاع التأمين بشكل عام لأنها تخلق انطباعاً سلبياً عن القطاع.

إن ديوان التأمين لم يكن وحده الذي تأثر بتبعات سياسة التعيينات في دوائر وزارة المالية، فشركات إعادة التأمين العراقية والتأمين الوطنية والتأمين العراقية هي الأخرى عانت من هذه السياسة، لاسيما في تعيين رؤساء الشركة. إن شركات التأمين، وكذلك ديوان التأمين، هي مؤسسات لا يستقيم عملها مع التوجهات والتدخلات السياسية والحزبية والطائفية. وكما كتبت قبل سنوات فإن تقليص استقلالية هذه المؤسسات، مالياً وإدارياً، يضعف من كفاءتها في الأداء والتطوير، وهو ما يشهد عليه حال العديد من شركات القطاع العام. ومن المفترض أن وزارة المالية تعرف بأن ديوان التأمين مؤسسة رقابية عامة يجب أن لا تضم كوادرها وموظفيها من كان موضوعاً للمساءلة والعقوبة في الهيئات الأخرى للوزارة.

إن من كتب الرسالة يجهل أن ديوان التأمين لا يتمتع بالاستقلالية ولهذا فإن التعيينات في الديوان تخضع لأهواء من يحتل موقع وزير المالية. ولمن يرغب بالتعرف على بعض تفاصيل التعيينات التي أقدمت عليها وزارة المالية في مؤسسات التأمين العائدة لها يمكن مراجعة بعض مقالاتي ومنها "رسالة استقالة وزير المالية وسياسة الاستخدام في الوزارة - تعيين مدراء شركات التأمين العامة نموذجاً" وكذلك "هل لحكومة السودان موقف من قطاع التأمين: تأملات في بنين منخور".^٣

كما أن اعتداء من كتب الرسالة على شخص رئيس ديوان التأمين وكالة الأنسة إسراء صالح داؤد يكشف عن جهله بخلفيتها القانونية وسيرتها الوظيفية التي بدأتها بالعمل في شركة التأمين الوطنية (نينوى وبعدها بغداد) قبل أن تتولى رئاسة الديوان. ويكشف أيضاً عن جهل بالأعمال التي قامت بها في تطبيق القواعد الرقابية المتاحة بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين

٣

- [مصباح-كمال-رسالة-استقالة-وزير-المالية-وسياسية-الاستخدام-في-الوزارة-تعيين-مدراء-شركات-التأمين-العامة-نموذجاً\(iraqieconomists.net\).pdf](http://iraqieconomists.net/pdf)
- [مصباح-كمال-هل-لحكومة-السودان-موقف-من-قطاع-التأمين-تأملات-في-بنين-منخور-نهائي](http://iraqieconomists.net/pdf)
- [مصباح-كمال-ضياع-البوصلة-في-تعيين-مدراء-شركات-التأمين-العامة\(iraqieconomists.net\).pdf](http://iraqieconomists.net/pdf)



أوراق تأمينية

لسنة ٢٠٠٥، والعمل المستمر على إكمال التعليمات المطلوبة بموجب هذا القانون. ويجعل كاتب الرسالة أن "اعطاء موافقات واجازات لشركات [تأمين] وهمية ... من قبل مديرة الشركة" [رئيسة ديوان التأمين وكالة] اسراء صالح داؤد لا يخضع للأهواء أو المصالح الشخصية إذ أن منح إجازة مزاولة النشاط التأميني يتم وفق الأحكام الواردة في قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة ٢٠٠٥.

إن المناخ العام و"الفلسفة الاقتصادية" للاقتصاد الحر، التي تم إطلاقها مع الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ ويجري العمل على ترويجها، يكاد أن يكبل قدرة ديوان التأمين على رفض طلبات إجازة شركات تأمين جديدة خاصة وأن سوق التأمين العراقي صار يعاني من تخمة في عدد شركات التأمين.

ذكرت في مقابلة صحفية مع السيد مصطفى الهاشمي^٤ (مجلة الشبكة العراقية، أيار ٢٠٢٤) عبر تبادل الرسائل الإلكترونية أن هناك ما يقرب من أربعين شركة تأمين في العراق لكن معظمها تفتقر للموارد المالية والفنية الكافية فهي، كما يصفها بعض العاملين في القطاع، ليست إلا "دكاكين" لبيع المنتج التأميني لعدد محدود من طالبي التأمين. ويشكك البعض الآخر بمصادر تمويل رأسمالها، وحتى الغرض من تأسيسها إذ أنها قد لا تكون غير واجهات لغسل الأموال. وهذه تهم كبيرة لم تخضع للتحقيق، ولا يُعرف عن ديوان التأمين أنه يتحقق من هوية مؤسسي شركات التأمين الخاصة، ومصادر رأسمال هذه الشركات، وكفاية مؤهلات مجالس إدارتها (هذا إن كان هناك مجالس إدارة حقيقية)، وكفاية مؤهلات الطاقم الفني للعاملين فيها، في حال وجود مثل هذا الطاقم.

إن ديوان التأمين ليس محصناً من الضغوط الخارجية، ضغوط أصحاب السلطة والمقربين منهم التابعين للمؤسسات الطائفية الحاكمة، التي تدفع باتجاه تأسيس شركات تأمين جديدة (مصادر تمويلها مشكوك فيها) وتعمل على استحصال إجازة مزاولة المهنة من الديوان. مع هذا، وحسب ما يردنا من معلومات، فإن ديوان التأمين يعمل جهده على تطبيق أحكام القانون ذات العلاقة. في أوائل سنة ٢٠٢٣ تقدمت مجموعة من رجال الأعمال بمشروع تأسيس شركة جديدة لإعادة التأمين لكن ديوان التأمين لم يرخص هذه الشركة حسب المعلومات المتوافرة لدينا. وهذا يشير إلى أن الديوان يتصرف بعقلانية ويجدّ في الحصول على الضروريات الأساسية لمثل هذا المشروع قبل الإقدام على منح إجازة العمل. كما أن هناك حالات عن تعليق إجازة ممارسة المهنة لواحد أو أكثر من شركات التأمين الخاصة لعدم

^٤ كان محرراً للشؤون الاقتصادية في جريدة الصباح، وهو من بين قلة من الصحفيين العراقيين المهتمين بالشأن التأميني ويكتب عنه بحرص مستفيداً من المعرفة التأمينية لدى الغير.

^٥ للاطلاع على خلفية هذا الموضوع وحججنا بشأنه راجع: [مصباح-كمال-ملاحظات-حول-مشروع-تأسيس-شركة-جديدة-لإعادة-التأمين-في-العراق.pdf](#).



أوراق تأمينية

التزامها بأحكام قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة ٢٠٠٥ والتعليقات الصادرة بموجبها^٦ وفي ظني أن موضوع الرسالة ينصبُّ على تلك الشركات التي حاول ديوان التأمين تعليق إجازتها لعدم امتثالها لأحكام قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة ٢٠٠٥. أسماء هذه الشركات ليس معروفة، ربما لأن ديوان التأمين وبسبب الضغوط المختلفة من "المتحكمين" بالشأن العام لم يستطع تعليق إجازتها. هذا الوضع يعكس ضعف دولة المؤسسات في العراق ولذلك فإن من يستحوذ على مصادر المال من أفراد الطبقة الرأسمالية الهجينة المدعومة بالميليشيات الطائفية هو الذي يمتلك القرار الأخير في إدارة الشؤون العامة، وله التأثير الأكبر على سير العمل الإداري. وديوان التأمين ليس بمأمن من هذا الوضع.

إن نقد ديوان التأمين^٧ كمؤسسة عامة لا يكون من خلال التهجم على طاقم العاملين فيه. فترويج خبر/رسالة غير موثقة (لا تضم الرسالة أية مستندات داعمة لما ورد فيها) والانتقاص من الأشخاص ليس بديلاً عن فحص تاريخ الديوان ومن تولى رئاسته منذ تأسيسه سنة ٢٠٠٥ والكشف عن مكامن القصور ليس فقط لدى الديوان بل وزارة المالية التي يتبعها. فعلى سبيل المثال، إن المادة ٧ من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة ٢٠٠٥ تنص على الدرجة الخاصة لرئيس الديوان:

المادة -٧-

أولاً- يدير الديوان رئيس بدرجة خاصة يعين بناء على اقتراح الوزير خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ هذا القانون، لمدة (٤) أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

وهو ما لم يتحقق حتى الآن والسؤال الذي ينتظر الإجابة منذ تأسيس الديوان سنة ٢٠٠٥ هو: لماذا؟ لكن الوزارة، وخاصة في ولاية وزيرة المالية الحالية، تقوم بتدوير موظفين من مؤسسات تابعة لها إلى ديوان التأمين دون استشارة الديوان للتأكد من حاجة الديوان لمثل هؤلاء الموظفين. يكشف هذا الوضع عن غياب استقلالية الديوان بسبب التأثيرات السياسية (وزارة المالية). ترى لم تُناقش استقلالية الديوان عن وزارة المالية^٨ حتى الآن والتفكير، مثلاً، بربطه بالبنك المركزي العراقي باعتبار أن البنك يتمتع بالاستقلالية بقوة القانون المؤسس له وهذه الاستقلالية ستسحب على الديوان رغم أن استقلالية البنك تعرضت في صيف ٢٠١٢ لهزة قوية ظالمة في عهد رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي.

^٦ لم أطلع على قرارات ديوان بهذا الشأن. ما أعرفه أن تعليق إجازة شركة التأمين يكون لفترة محددة، ربما لحين تعديل الشركة المعنية لأوضاعها، أو إخضاع الشركة لغرامات مالية وردت أحكامها في قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة ٢٠٠٥. ربما يتبرع ديوان التأمين بالمعلومات المناسبة بهذا الشأن.

^٧ كتبت غير مرة تقييماً ونقداً لديوان التأمين جمعت بعضها في كتاب بعنوان ملاحظات حول الرقابة على قطاع التأمين العراقي (مكتبة التأمين العراقي، ٢٠٢١)، وبعضها الآخر منشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

^٨ للتعرف على موقف من استقلالية الديوان راجع: مصباح كمال، "في" استقلالية ديوان التأمين العراقي ورئاسته، مجلة التأمين العراقي: <http://misbahkamal.blogspot.com/2012/12/on-independence-of-diwan-and-its.html>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

إذا كان كاتب الرسالة، أو من يقف وراءه، مهتمًا حقًا بما أورده من معلومات غير موثقة فعليه تقصي أصولها لدى المصدر الأم (وزارة المالية) وليس ديوان التأمين.

إن هذ الرسالة المنشورة في موقع إلكتروني فضلاً عن إساءته لشخص رئيسة الديوان وكالة وعمل ديوان التأمين هو إساءة لقواعد العمل الصحفي الصحيح. ■

* كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر
<http://iraqieconomists.net/ar/>

٢١ تشرين الأول ٢٠٢٤